

جُزْءٌ فِي بَيَانِ  
الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ مِنَ النَّسْلِ  
وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سَائِرِ الذَّاهِبِ وَمَنَابِقِهِمْ

لِلْإِمَامِ حَامِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ  
الْمُتَوَفَّيْتَهُ سَنَةَ ٣٦٤ هـ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْمَجِيدِ جَمْعَةَ الْحَمَّادِيُّ



مُؤَسَّسَةٌ بَيْنَمَوْتَةَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَلُّفِ

جُزْءٌ فِي بَيَانِ  
الْفِرْقَةِ النَّجِيَّةِ مِنَ النَّسْلِ  
وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَمَنَابِقِهِمْ

للإمام حَامِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ  
المتوفى سنة ٣٦٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جعفر الجبالي



مؤسسة تبليغية للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب: ٥٠٤٠٣ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧

ركن بينونة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ت: ٥٤١٣٤٢١٩٣

جُزْءٌ فِي بَيَانِ

# الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ مِنَ النَّارِ

وَبَيَانِ فَضِيلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ وَمَنَابِعِهِمْ

لِلْإِمَامِ حَامِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الحميد الجميل



مؤسسة بيتنونة للنشر والتوزيع



الحمدُ لله الذي جعلَ في كلِّ زمانٍ فترَةً من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلَّ إلى الهدى، ويضربون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويُبصرون بنور الله أهل العمى. فكَم مِن قَتِيلٍ لإبليس قد أحيوه؟! وكَم من ضالٍ تائه قد هدوه؟! فما أحسن أثرهم على النَّاسِ، وأقبح أثر النَّاسِ عليهم!

قاله إمامُ أهلِ السُّنَّةِ أحمدُ بنُ حنبلٍ في خطبته المشهورة في كتابه «الردَّ على الجهمية»؛ ولقد أحسن الإمامُ وأفاد، وأوضح وأجاد، فإنَّ كلَّ زمانٍ، لم يخلُ من عالمٍ، تقوم به الحجَّةُ؛ ويَعْنِي بذلك أهلَ الحديثِ، الذين هُم ورتةُ النَّبِيِّ ﷺ، إليه يَنْتسبون، وبه يَنْتقدون، وعلى سُنَّتِهِ يَسْتَنِدُونَ، والذين حَفِظَ اللهُ تعالى بهم معاهدَ الدِّينِ، يَنْفُونَ عنه تَحْرِيفَ الغالين، وانتحالَ المُبطلين، وتَأويلَ الجاهِلين، ويُرغمون أنوفَ المُبتدعين.

سئِلَ الإمامُ أحمدُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن قوله ﷺ: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، فقال: «إنَّ لم تُكُنْ هذه الطَّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديثِ، فلا أدري مَنْ هُم؟!».

ذَكَرَهُ الحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

فقال: «وفي مثل هذا قيل: مَنْ أَمَرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا نَطَّقَ بِالْحَقِّ. فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر: أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ الَّتِي يُرْفَعُ الْخِذْلَانُ عَنْهُمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، هُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَمَنْ أَحَقُّ بِهَذَا التَّأْوِيلِ، مِنْ قَوْمٍ؟! سَلَكُوا مَحَجَّةَ الصَّالِحِينَ، وَاتَّبَعُوا آثَارَ السَّلَفِ مِنَ الْمَاضِينَ، وَدَمَغُوا أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْمُخَالَفِينَ، بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ».

فحقًا، هم الطائفة المنصورة، مناقبهم مشهورة، ومآثرهم منثورة. وقد صارت كل فرقة من الفرق، تدعي أنها هي الطائفة المنصورة، وهيئات هيئات!

وَكُلُّ يَدْعِي وَصُلَا بِلَيْلَى      وَلَيْلَى لَا تُقَرُّ لَهُمْ بِذَاكَ  
وكيف يحق لهم ذلك؟! وقد عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعتة المحنة، وخالفوا الكتاب والسنة، ونبزوا أئمة الأمة، وطعنوا فيهم بألسنتهم أنكى فيها من السهام والأسنة.

قال الإمام أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع: الوقعة في أهل الأثر؛ وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حشوية، يريدون إبطال الآثار؛ وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية؛ وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة. ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء» رواه ابن الطبري في «صريح السنة» (١/١٧٩) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١٢٦٦) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١/١٧٩).

وعلق عليه الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عقيدة السلف أصحاب

الحديث « (١١٠) فقال: «قلت أنا: وكلّ ذلك عصبيّة، ولا يلحق أهل السنّة إلا اسمٌ واحدٌ، وهو أصحاب الحديث. قلت: أنا رأيتُ أهل البدع في هذه الأسماء التي لُقّبوا بها أهل السنّة - ولا يلحقهم شيء منها فضلاً من الله ومنّة -، سلكوا معهم مسلك المشركين - لعنهم الله - مع رسول الله ﷺ، فإنّهم اقتسموا القول فيه: فسماه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، وبعضهم مُفترِياً مختليّاً كذاباً؛ وكان النبي ﷺ من تلك المعائب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلا رسولاً مصطفىً نبياً. قال الله ﷻ: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ صَرُّوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ (٤٨)».

والحقّ، أنّ هؤلاء الفرق هم أولى بتلك النعوت، وأحقّ بهذه الألقاب والأوصاف، على حدّ المثل السائر: بنت الصفا تقول عن سماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٨٧/٤): فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ هَؤُلَاءِ وَأَتَمَّتْهُمْ حَشْوِيَّةٌ هُمْ أَحَقُّ بِكُلِّ وَصْفٍ مَذْمُومٍ يَذْكُرُونَهُ؛ وَأَتَمَّةٌ هَؤُلَاءِ أَحَقُّ بِكُلِّ عِلْمٍ نَافِعٍ، وَتَحْقِيقِ وَكَشْفِ حَقَائِقِ، وَإِخْتِصَاصِ بَعْلُومٍ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا هَؤُلَاءِ الْجَهَالِ الْمُنْكَرُونَ عَلَيْهِمْ، الْمَكْذُوبُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. فَإِنَّ نَبَزَهُمُ بِالْحَشْوِيَّةِ: إِنْ كَانَ: لِأَنَّهُمْ يَرَوُّونَ الْأَحَادِيثَ بِلا تَمْيِيزِ، فَالْمُخَالَفُونَ لَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ قَوْلًا لِحَشْوِ الْأَرَاءِ وَالْكَلامِ الَّذِي لا تُعْرَفُ صِحَّتُهُ، بَلْ يَعْلَمُ بِطِلَانِهِ؛ وَإِنْ كَانَ: لِأَنَّ فِيهِمْ عَامَةً لا يَمْيِيزُونَ، فَمَا مِنْ فِرْقَةٍ مِنْ تِلْكَ الْفِرْقِ إِلَّا وَمِنْ أَتْبَاعِهَا مِنْ أَجْهَلِ الْخَلْقِ وَأَكْفَرِهِمْ؛ وَعَوَامٌ هَؤُلَاءِ هُمْ عَمَّارُ الْمَسَاجِدِ بِالصَّلَوَاتِ وَأَهْلُ الذِّكْرِ وَالِدَعَوَاتِ وَحِجَّاجُ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَهْلُ الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَكُلِّ خَيْرٍ فِي الْعَالَمِ. فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِوَجْهِ الدِّمِّ وَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَبْعَدُ عَنْهَا وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْخَلْقِ

أن يرجعوا إليهم؛ فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم».

وصدق الإمام الشافعي رحمته الله حيث قال، وقد نُسبَ إلى الرفض:

يَا رَاكِبًا قَفْ بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنِيَّ      وَاهْتَفِ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ  
إِنْ كَانَ رَفُضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ      فَلَيْشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

ورضي الله عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، حيث يقول:

إِنْ كَانَ نَصَبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ      فَلَيْشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي  
وَإِنْ كَانَ رَفُضًا وِلَاءَ الْجَمِيعِ      فَلَا بَرَحَ الرَّفُضُ مِنْ جَانِبِي

وتالله، إنها السنن، فقد جاء الدور لأهل الباطل الجدد، في طعنهم في أهل الحديث، وغمزهم، ورميهم بأسماء مكذوبة، وتلقيبهم بألقاب مذمومة، للتنقيص منهم، والوقية فيهم، وتنفير الناس منهم، مثل قولهم: الغلاة، وأهل التجريح، ونحو ذلك.

وكما يطلق أعداء الإسلام ألقابا مذمومة في الإسلام والمسلمين لتشويه سمعتهم، مثل: التطرف والمتطرفين، والأصولية والأصوليين، والرادكالية والرادكاليين، والتشدد والمتشددين، والرجعية والرجعيين، ونحو ذلك.

ولم تضر أهل الحديث هذه الألقاب والمعاييب - مهما كثرت وتنوعت -، فحسبهم أنهم متمسكون بالكتاب والسنة النبوية، على الطريقة السلفية، والسيرة السوية، والمحجة البيضاء النقية.

قال الصابوني في «عقيدة السلف» (١١١): «وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعاييب، بريئة نقيّة زكية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية،



وقفهم الله جل جلاله لاتباع كتابه، ووحيه، وخطابه، واتباع أقرب أوليائه، والافتداء برسوله ﷺ في أخباره التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وجعلهم من أتباع أقرب أوليائه، وأكرمهم وأعزهم عليه، وشرح صدورهم لمحبتته، ومحبة شريعته، وعلماء أمته، ومن أحب قوماً فهو معهم يوم القيامة بحكم قول رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب».

في هذا السياق، تأتي هذه الدرّة النفيسة، والرّسالة الأنيسة، والتي تتضمّن بيان قدر أهل الحديث، ومعرفة مكانتهم ومنزلتهم، وبيان أنّهم هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأنهم هم الأولى بهذه التسمية والصفة من جميع الفرق من أهل البدع والضلال، وإن زعمت أنّها هي الموسومة بذلك، إذ كل فرقة من الفرق، إنّما اشتق اسمها من آرائها وأفعالها، أو نسبتها إلى إمامها، ما عدا أهل الحديث، فقد اشتق اسمهم من حديث النبي ﷺ، فهم أهله وأتباعه.

أهل الحديث همو أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسهُ أنفاسهُ صحبوا  
وقد ساق المصنّف الأدلّة من المنقول والمعقول على صحّة  
مذهب أهل الحديث، وتفضيلهم على غيرهم، وذكر أنّ الأمة اتفقت  
على تهجين الفرق من أهل البدع، وتضليل أهلها.

ومصنّفها هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو حامد النيسابوري  
الواعظ المقرئ، المتوفى سنة (٣٦٤هـ)، قال الحافظ الذهبي في  
«تاريخ الإسلام» (٢٢٤/٨): «رجل فاضل عالم، ذكره الحاكم، فقال:  
كان يُعطي كل نوع من أنواع العلوم حقّه، وكتب الحديث الكثير، ولم  
يحدث تورّعاً، ولزم مسجده ثلاثين سنة، وكانت شمائله تُشبه شمائل

السلف. سَمِعَ: عبد الله بن شيرويه، وأحمد بن إبراهيم بن عبد الله، وابن خزيمة، والسراج.

وله مصنفات تدلُّ على كماله؛ وتُوفِّي في سؤال، وله ستُّ وسبعون سنة، ولم يُحدِّث قطُّ.

وقد صحَّت نسبةُ هذا الجزء إلى مُصنِّفه قطعاً، ويدلُّ على ذلك أمور، من أهمِّها:

أنَّ الشَّيخَ العَلامَةَ المُسَنِّدَ أبا اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد ابن الحَسَن الكِنْدِي المُتَوَفَّى سنة (٦١٣هـ) رواها عنه بسنده المُتَّصِل. والكندي هذا، تَرَجَّم له الذَّهَبِي في «السِّيَر» (٣٤/٢٢) ترجمة حافلة، قال فيه: «الشَّيخُ، الإمامُ، العَلامَةُ، المُفتِي، شَيْخُ الحَنَفِيَّةِ، وشَيْخُ العَرَبِيَّةِ، وشَيْخُ القِرَاءَاتِ، ومُسَنِّدُ الشَّامِ، تاجُ الدِّينِ، أبو اليَمَنِ زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد ابن عصمة بن حمير الكِنْدِي، البغدادي، المُقرئ، النُّحوي، اللُّغوي، الحنفي، حفظ القرآن، وهو صغيرٌ مميِّزٌ، وقراه بالروايات العشر، وله عشرة أعوام، وهذا شيءٌ ما تهيأ لأحدٍ قَبْلَهُ، ثمَّ عاشَ حتَّى انتهى إليه علوُ الإسنادِ في القراءات، والحديث».

الثاني: أنه ثبت سماع هذا الجزء عنه، ووثقه بخطه، فقد جاء في آخر المخطوط: صدق وبر. وكتب أبو اليمن الكندي بخطه.

الثالث: أنه ثبت فيه رواياتٌ وسماعاتٌ كثيرةٌ على أكابر أهل العلم، منها:

«سمع جميع هذا الجزء على تاج الدين أبي اليمن زيد الكندي بسنده فيه بقراءة الحافظ عزة الدين ابن الحافظ عبد الغني المقدسي أبو [كذا] بكر محمد بن علي بن المظفر القاسم النُّسَبي، وصحَّ ذلك، في

ذي القعدة سنة ستماية في جماعة منهم عبد العزيز بن عبد الملك بن تميم الشيباني. ومنه نقلت».

ومنها: «قَرَأْتُ جَمِيعَ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ بَقِيَّةِ السَّلَفِ، رُحَلَةَ الْوَقْتِ فَخَرِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ - نَسَمَ (لِلَّهِ نِيَّةً) - بِسَمَاعِهِ فِيهِ نَقْلًا مِنَ الْكِنْدِيِّ بِسِنْدِهِ يَسْمَعُهُ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْبَشْرِيَّيْنِ، وَوَلَدَهُ مُحَمَّدًا فِي الثَّانِيَةِ، وَصَلَّاحَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ بَدْرِ بْنِ تَبَعِ الْبَعْلَبَكِيِّ، وَابْنَهُ مُحَمَّدَ وَفَاطِمَةَ ابْنَةَ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ الْمَسْمَعِ، وَأَخْتَاهَا سَتُّ الْعَرَبِ فِي الرَّابِعَةِ وَسَتُّ الْفُقَهَاءِ فِي أَوَّلِ الثَّلَاثَةِ، وَأَمَهُنَّ خَدِيجَةُ ابْنَةُ الْفَرَّاءِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُمَرَ؛ وَصَحَّ وَثَبَتْ فِي يَوْمِ السَّبْتِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِائَةَ بِمَنْزِلِ الْمَسْمَعِ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ ظَاهِرِ دِمَشْقٍ، وَكَتَبَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْعَطَّارِ الشَّافِعِيِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى وَمُصَلِّيًا وَمُسَلِّمًا، وَفِي هَذَا الْجُزْءِ بَيَانُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، وَحَدِيثُ أَبِي أَحْمَدَ عبيدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ، وَصَحَّ وَثَبَتْ».

وغير ذلك من السَّمَاعَاتِ، وَهِيَ كَافِيَةٌ فِي إِثْبَاتِ صِحَّةِ نَسْبَةِ هَذَا الْجُزْءِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ.

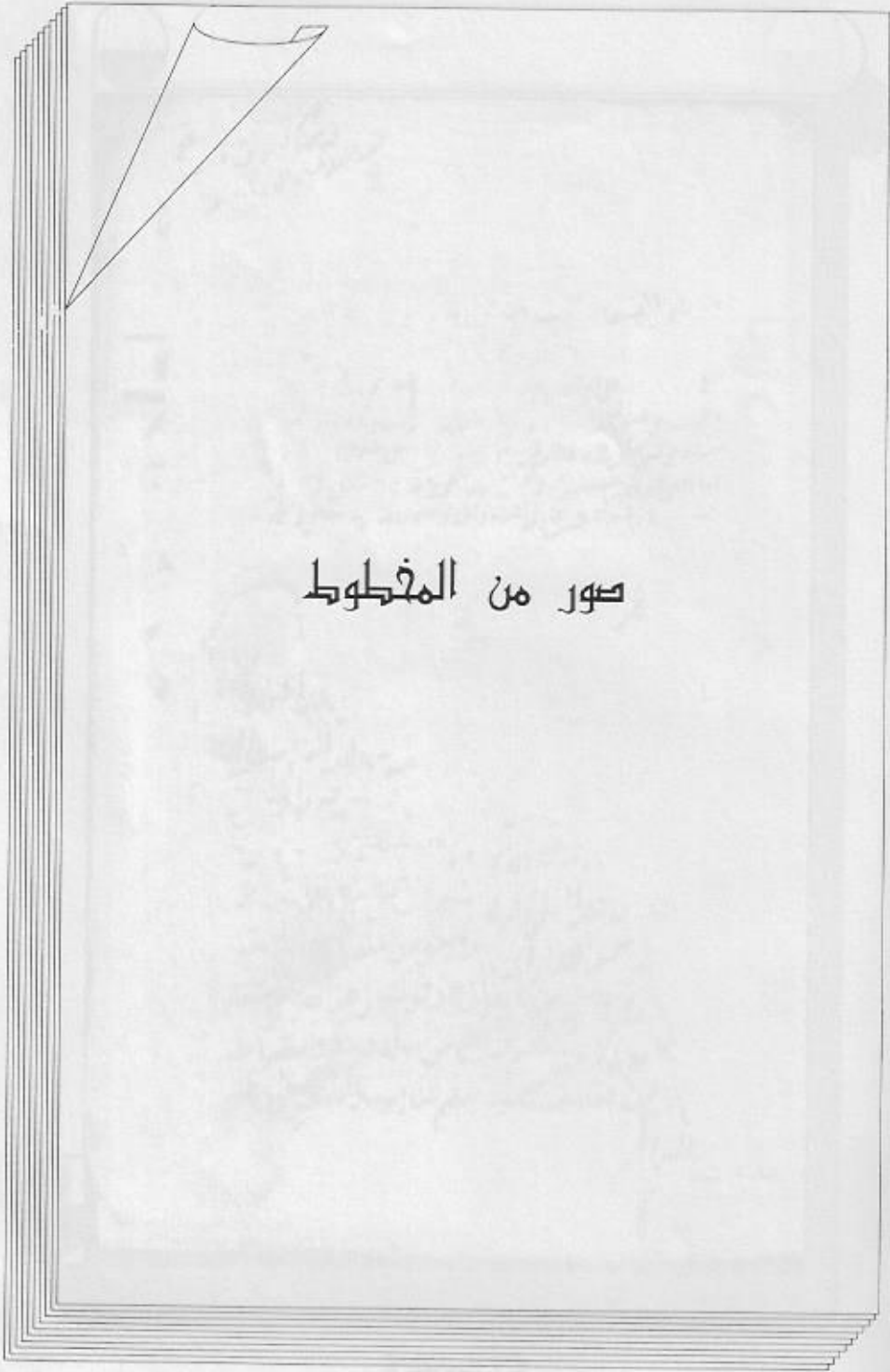
هَذَا، وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى نَسْخَةِ نَفِيسَةٍ نَادِرَةٍ، مَصْدَرُهَا الْمَكْتَبَةُ الظَّاهِرِيَّةُ الْعَامِرَةُ، وَهِيَ بِرَقْمِ: ٤٥٦٠، وَتَقَعُ فِي ١٣ لَوْحَةٍ (١ - ١١) ق، وَضَمَّنَ رِسَالَتَيْنِ، هَذِهِ أَوَّلُهَا، وَالثَّانِيَةُ: «حَدِيثُ أَبِي أَحْمَدَ عبيدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ»؛ وَنُسِخَتْ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ هِبَةَ اللَّهِ بْنِ أَبِي هِشَامِ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ أَصَابَهَا تَأْكُلٌ عَلَى أَطْرَفِهَا مِنَ الْأَوْرَاقِ الْأُولَى، فَرَمَزْتُ لِمَوَاضِعِ ذَلِكَ بِنِقَاطٍ مُتتَالِيَةٍ.

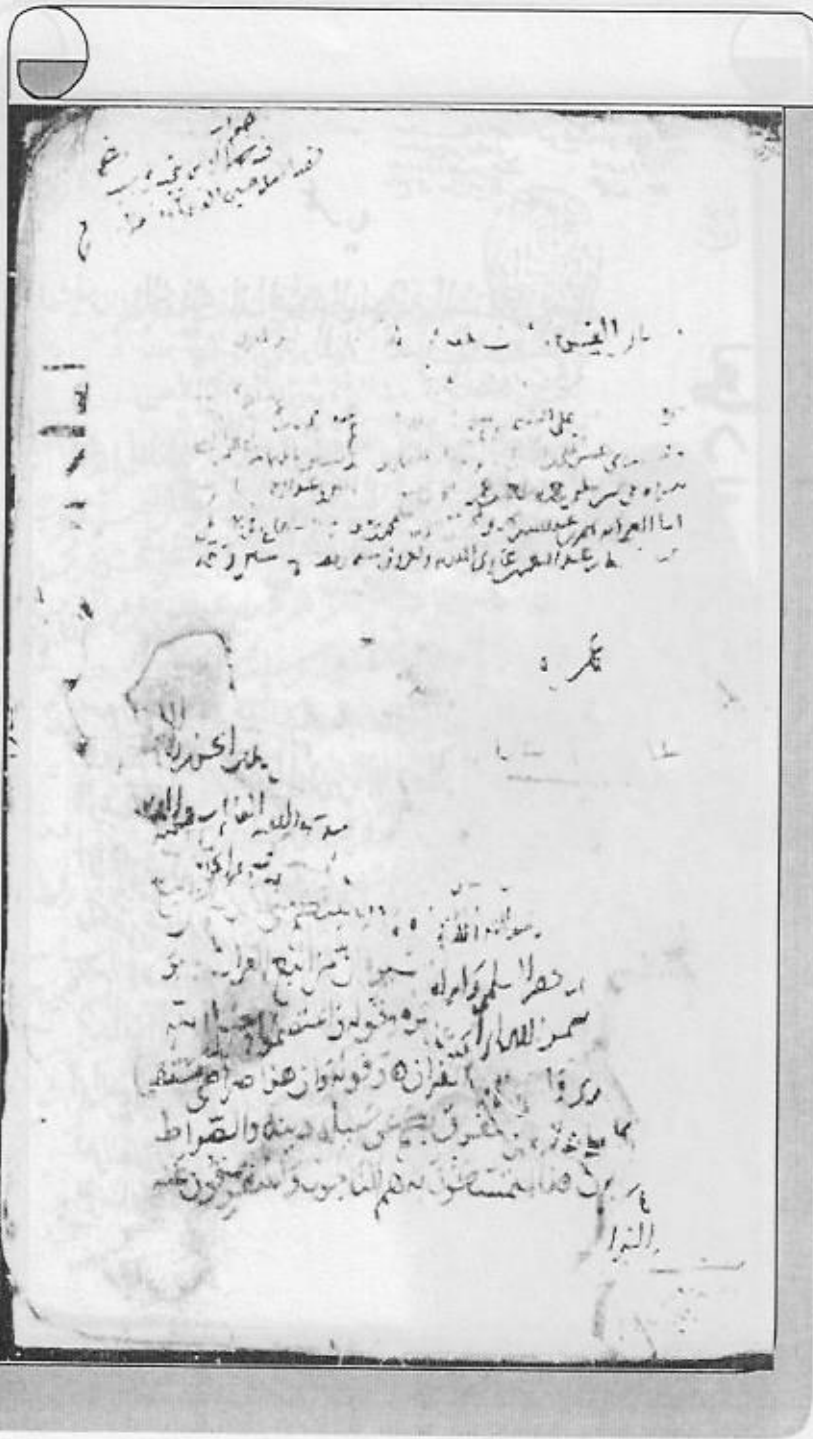
وقد قُمتُ بنسخها، والتعليق عليها، بحسب جهد المقل، والله  
 أسأل أن يجعلنا من أهل الحديث المفلحين، ويحشرنا معهم يوم  
 الدين، غير مبدلين ولا مغيرين، فالمرء مع من أحب، آمين آمين،  
 والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خاتم النبيين، وعلى آله  
 وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد المجيد جمعة

ليلة الأربعاء ١٩ من شهر شعبان ١٤٢٥ هـ





طرة المخطوط

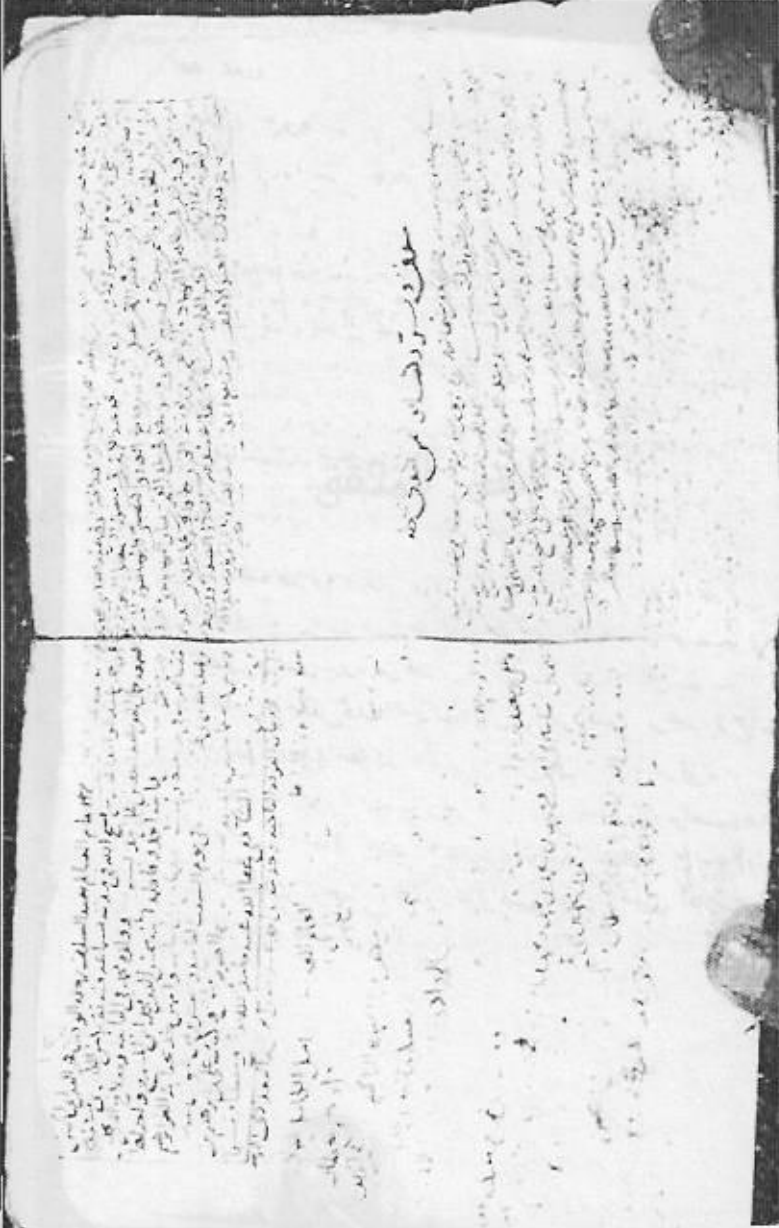


طرة المخطوط

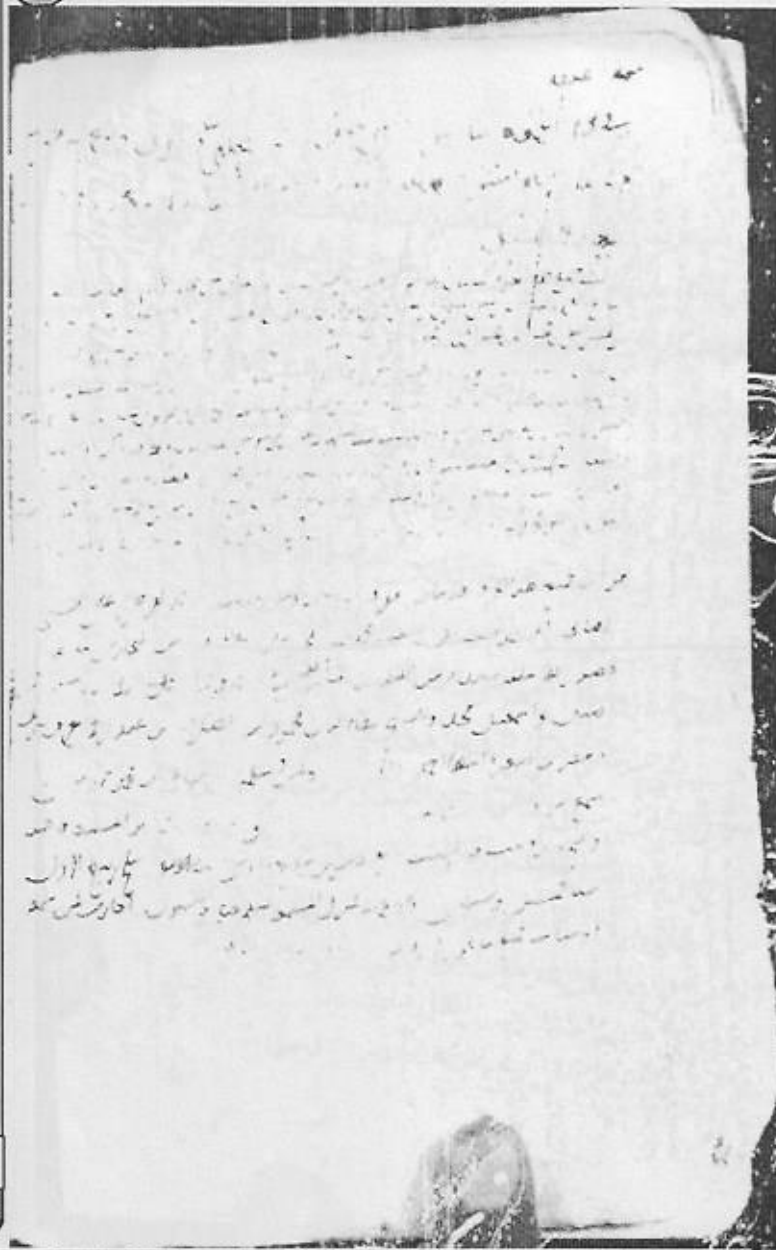








السماعات



آخر الورقة من السماعات

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وسلّم تسليمًا.

أخبرنا الشيخ الإمام العلامة أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكِنْدِيُّ رحمة الله عليه في شهر سنة إحدى وستمئة قال: أخبرنا الشيخان أبو عبد الله الحسين، وأبو محمد عبد الله، ابنا علي ابن أحمد قالوا: حدثنا الشيخ أبو منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز العُكْبَرِي قال: أخبرنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر قراءة عليه بـ«عُكْبَر» قال: أنبأنا أبو علي الحسن بن محمد الحسن السرخسي قال: سئل أبو حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ عن قول النبي ﷺ أنه قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»<sup>(١)</sup>؛ منها فرقة ناجية من تلك الفرق، وبعده تبين أن النبي ﷺ كان من أهل الحديث.....

فقال: الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأصحاب النبي ﷺ...  
الفرق.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ وأوله: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الشيخ الألباني بشواهد في «الصحيحة» (٢٠٣).

والدليل عليه أن كل فرقة من فرق الأمة تدعي لنفسها أنها هي الفرقة الناجية، فإن لمن فارقتها..... تدعي لنفسها مثل ذلك.....

يكون للحق دليلٌ يثبت، وللباطل دليلٌ يمحق ويزهق، إذ غير جائز أن يكون دليل الباطل ثابتاً قائماً، لأنه لو ثبت دليل الباطل، كما ثبت دليل الحق، لاشتبه الحق والباطل، ويحير المتأولون، وحاشا لله من أن يفعل ذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وقال جل ثناؤه: ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١١٨].  
وقال جل وعز: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ حُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]. هذا بعد قوله جل وعز: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾ [الرعد: ١٧] أي مثل الحق والباطل.

فلما وجب ما ذكرناه وجب أن نطلب الدليل الذي ثبت، ويدل على الفرقة الناجية، فطلبنا ذلك فوجدنا كتاب الله ﷻ يدل على ذلك، وسنة رسول الله ﷺ تشهد به، واتفاق الفرق كلها تُصرح بذكره، والأخبار المأثورة عن السلف تصححه، والطبائع السليمة تتسارع إلى قبوله.

أما كتاب الله ﷻ، ودلالته عليه بقوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا يَقْبَلُوا الضَّلَالَةَ أَتَيْتُمْ عَلَىٰ قَدَرٍ مِّنْ غَيْرِ لِيُبْدِيَ لَكُمْ أَسْمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ لِيُعْلَمَ فِيكُمْ كَيْفَ مَكَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٣]. قيل في تفسيره: إن من أتبع القرآن جبر من الضلالة في الدنيا، والشقاء في الآخرة<sup>(١)</sup>.

(١) هو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «تضمن الله لمن قرأ القرآن، وأتبع ما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة» أنظر «تفسير الطبري» (١٦/١٩١).

قوله: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].  
وحبل الله القرآن<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] / دينه، والصراط المستقيم القرآن. أ/٢  
فالمتمسكون به هم الناجون، والمتفرقون عنه، والمؤثرون عليه  
غيره، هم الهالكون.

فأما سنة رسول الله ﷺ الشهادة به فقوله ﷺ: «إني تارك فيكم  
ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله جلّ وعزّ، وسنتي»<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ: «من تمسك بسنتي عند فساد أمتي فله أجر سبعين  
منكم»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «لِيُذَادَنَّ»<sup>(٤)</sup> رجال يوم القيامة عن حوضي كما تذاذ غرائب  
الإبل» القصة، ثم قال في آخرها: «فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا  
بعدك. فأقول: سحقاً»<sup>(٥)</sup>.

وسائر السنن التي تكثر على الإحصاء، وتدّل على ما ذكرناه.

(١) ثبت مرفوعاً، أخرجه مسلم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم به، ولفظه: «كِتَابُ اللَّهِ وَحَبْلُ اللَّهِ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ».

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦١٨) بإسناد؛ وللحديث شواهد يتقوى بها، كما في «الصّحيفة» (١٧٦١).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٤١٤) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٠/٨) عن أبي هريرة روى به، إلا أنه قال في الأخير: «لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ» بدل «فَلَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ مِنْكُمْ»: وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤١٨/١): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمد بن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله ثقات. وله شاهد عن ابن عباس روى بلفظ: «مائة شهيد»، أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٠١ و ٧٠٠)؛ وفيه الحسن بن قتيبة الخزازي المدائني. قال فيه الذهبي في «الميزان» (٥١٨/١): هالك، وانظر «الضعيفة» (٣٢٦).

(٤) أي لِيُطْرَدَنَّ كما في «النهاية في غريب الحديث» (١٧٢/٢).

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة روى به؛ وله شاهد عن أم سلمة وسهل بن سعد في «الصّححين».

وأما اتّفاق الفرق كلّها التي تشهد وتصريح بما ذكرناه ممّا اتّفق عليه الفرق المختلفون كلّهم على أنّ الفرقة الناجية هي الفرقة المتمسّكة بكتاب الله ﷺ، فلم تفارقه، وتمسّكت بسنة رسول الله ﷺ، فلم تخالفها.

فلمّا دلّ الكتاب، والسنة، واتّفاق الأمة على أنّ الناجية من الفرق هي التي تمسّكت بكتاب الله عزّ ذكره، وسنة رسوله ﷺ؛ نظرنا في أهل هذه الصفة، وطلبناهم فلم نجدهم غير أهل الحديث، وذلك أنّنا وجدنا الله تعالى ذكره، سمّى كتابه حديثاً فقال عزّ ذكره: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِهًا مَّثَانِي﴾ [الرّم: ٢٣].

وقال جلّ ذكره: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال جلّ ثناؤه: ﴿أَفَمَنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْبُوبُونَ﴾ [٥٩] وَتَضَحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ [التّجم: ٥٩، ٦٠].

وقوله ﷺ: ﴿فَدَرَبِي وَمَنْ يُكَذِّبْ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الفلم: ٤٤]. إلى غير ذلك من الآيات التي سمّى كتاب الله فيها حديثاً.

ثم ما لا يخفى على جاهل، وعالم، أنّ سنن رسول الله ﷺ تُسمّى حديثاً؛ فإذا كتاب الله جلّ وعزّ هو الحديث، وسنن رسول الله ﷺ هو<sup>(١)</sup> الحديث؛ فالمتمسّكون بها إذا هم أهلها، وأهلها إذا هم أهل الحديث، وهم النّاجون، الذين لا يضلّون في الدنيا، ولا يشقّون في الآخرة، لأنهم المتّبعون لهما؛ ومن اتّبعهما فهو المهتدي، المفلح، الفائز، الناجي.

فقد بَانَ، واتّضح بما ذكرته، أنّ أهل الحديث هم الفرقة الناجية.

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب: هي.

وأيضًا، فإن الله تعالى قال في صفة رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)﴾ [النجم: ٤، ٣]، وقال: ﴿وَاتَّبَعَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأحزاب: ٢]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وقال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ (٨٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (٨٧)﴾ [ص: ٨٦، ٨٧]، وقال: ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعِ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (٥٦)﴾ [ص: ٥٦]، وقال: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ [الأنعام: ٥٦، ٥٧]، وقال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ (٥٥)﴾ [يونس: ١٥]؛ وما شابهها من الآيات التي أخبر فيها عن رسول الله ﷺ أنه اتبع ما أوحى إليه، ولم يتكلف من تلقاء نفسه، ولم يتبع هواه، ورأيه؛ وأمره بها أمرًا، ونهاه عن اتباع الهوى نهياً. والهوى هو الرأي، والرأي هو الهوى، فإذا نهاه عن الهوى فقد نهاه عن الرأي.

وأما أمره باتباع الوحي، والحكم به، فقد أمره باتباع الكتاب الذي يُسمى حديثًا، وأمره بأن يكون من أهله.

وقد أمره إذاً بأن يكون من أهل الحديث، ونهاه عن أن يكون من أهل الرأي والهوى؛ فقد بان، واتضح بما ذكرناه أن النبي ﷺ كان من أهل الحديث، بلى إنه كان سيدهم، وإمامهم؛ والمأمور بأن يتبع، ويُقتدى به.

ثم أمر جلّ وعزّ الأمة قاطبةً باتباعه، وطاعته، فقال: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال: ﴿وَاطِيعُوا لِعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ



أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ ﴿٢١﴾ [الأحزاب: ٢١].

وإذا أمر الله ﷻ أمته بالتباعه، وأخذ ما يؤتاهم، والانتهاه عما ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من أهل الحديث، ونهاهم عن أن يكونوا من أهل الهوى والرأي.

فإن تعلق متعلق لضعف عقله، وقصور علمه، بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وزعم أن الله ﷻ قد أمره أن يحكم بالرأي لقوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

فليعلم الجاهل أن الله ﷻ، لم يطلق له الحكم بما رأى من قبل نفسه، لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامه، وفرائضه؛ والكتاب الذي أنزله الله إليه هو الذي سماه الله حديثاً بقوله: ﴿نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ومما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عز ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] إذا حقق، أي ليحكم بين الناس بما أراك الله في الكتاب الذي أنزله عليك هو الذي يُسمى حديثاً؛ فكأنه قال: فاحكم بين الناس بالحديث، لأنه الذي أراكه الله، ولا تخالفه إلى غيره من الهوى والرأي، فتكون من الظالمين بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

فإن تعلق أهل كل فرقة بما ذكرناه، وزعم كل واحد منهم أنه هو

التمسُّكُ بكتابِ الله، وسنَّةِ رسوله ﷺ، وأنَّه هو المستحقُّ النَّجاةَ لتمسُّكه بهما.

قيل لمنْ تعلقَ بذلك كائنًا من كان: أليسَ قد تَحَقَّقْتَ، وتيقَّنتَ، أنَّكَ، لو لم تكن متمسِّكًا بهما، لم تستحقَّ النَّجاةَ؟! فإذا قال: بلى. ولا بد منه.

قيل: أفليس التمسُّكُ بكتابِ الله، وسنَّةِ رسوله ﷺ هو السَّبيلَ إلى النَّجاةَ؟! فإذا قال: نعم!

قيل: أو ليس كتابُ الله جلَّ وعزَّ هو الحديثَ الَّذي أنزله الله، وتوتلَّى عليه تلك الآيات التي تلونها في صدر هذه المسألة؟! فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سنَّة رسول الله ﷺ هو الحديث؟! فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسُّكُ بها هو الكون من أهلها؟! فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس طريقُ النَّجاةِ إذا هو الكون من أهل الحديث؟! فإن قال: لا.

أُعيد عليه الفصل من الكلام، وحُقق عليه حتَّى يُقرَّ به طوعًا أو كَرْهًا، لأنَّه لا يجد مَهْرَبًا ومَحِيصًا. إذا حَقَّق عليه المطالبة.

فإن قال: بلى!

قيل: فقد بان إذا أنَّ الفرقة النَّاجية هي الفرقة الموسومة بأهل

الحديث، وأن من خالفها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي الناجية .

فَكُنْ مِنْهَا تَنْجُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَلَا تَفَارِقْهَا فَتَهْلِكَ بِخُذْلَانِ اللَّهِ.  
فهذا ما أردنا بيانه، وبالله التوفيق.

ثُمَّ اعْلَمُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّ أَسْمَاءَ فِرْقِ الدِّيَانَاتِ، وَخَاصَّةً فِرْقِ  
الإسلام مشتقة من أفعالها، واختياراتها.

وذلك أن الشيعة، إنما سُميت شيعةً، لأنهم شيعوا عليًا عليه  
السلام إلى مُنَازَلَةٍ مِنْ نَاوَاهُ، وَقَاتَلَهُ.

والخوارج، إنما سُموا به لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
لتحكيمة.

والمعتزلة، إنما سُميت معتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن رضي الله عنه،  
ومجالس أهل الحق حين أظهروا القول بالقدر.

وقيل: إنهم سُموا معتزلة لاعتزالهم أمر علي، ومعاوية عليهما  
السلام. وليس كذلك، بل الأول أصوب.

ثم كذلك الجهمية، إنما نُبِزوا بها لاختيارهم رأي جهم بن  
صفوان، واتباعهم إيَّاه.

وكذلك القدرية، لخوضهم في قدر الله، وإنكارهم قدر الله  
لأعمال خلقه.

ثُمَّ كَذَلِكَ أَهْلُ الرَّأْيِ، لِاتِّبَاعِهِمْ آرَاءَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَنِ  
رَسُولِهِ ﷺ، / وَتَحْكِيمِهِمْ إِيَّاهَا فِيهِمَا. أ/٣

وكذلك الرافضة، سُموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر،  
وعمر رضي الله عنهما.

ثم كذلك الكرامية، إنما نُسبوا إليها لاتباعهم محمد بن كرام، واختيارهم مذهبه، واتباعهم إياه.

فإذا كانت الأسماء، إنما اشتقت من أفعال الفرق واختيارها، فكل اسم نُز به فرقة فهو إذا دال على فعلها، واختيارها؛ وإنما وقعت عليها، ونُسبت إليها، ونُبزت بها عند إحدائهم إياها.

فكذلك إنما نُز<sup>(١)</sup> أهل الحديث بهذا الاسم، ووسم بهذه السمة لاشتغالهم، وإيثارهم إياه على ما سواه، وتمسكهم به، وتركهم مفارقتة في الابتداء والانهاء؛ فهم إذا المتمسكون به، والمتعلقون بحبله، وهم إذا النَّاجون، المهتدون، الفائزون، المفلحون.

وأما العبرة الصحيحة فما لا يخفى على متدين عاقل، أن رسم كل ملك، وإمام، ورئيس، ومتغلب، وصاحب مذهب عالم، إنما يبقى ويرفع ويثبت في بلده، وصقع<sup>(٢)</sup> الذي وُلد ونشأ فيه، وفي المواضع التي أقام بها، والبلاد التي تظاهرها وتقاربها دون ما تباعد عنها من البلدان، ونأى عنها من المراكز، كما بقي رسم الأموية بالشام وما والاها، ورسم العباسية بالعراق وما داناها، ورسم السامانية<sup>(٣)</sup> بما

(١) التُّبُّزُّ بالتحريك: اللَّقْبُ، والجمع الأتْبازُ؛ والتُّبُّزُّ بالتسكين: المصدر؛ تقول: نُبِّزُهُ نُبْزًا، أي لقبه، وفلان يُنْبِزُ بالضَّيَّان، أي يلقبهم، شُدُّد للكثرة، وتنايَروا بالألقاب، أي لقب بعضهم بعضًا «الصحاح» (٣/٨٩٧).

(٢) الضَّقُّعُ: بالضَّمِّ: النَّاحِيَةُ؛ ويقال: ما أدري أين صقع، أي ذهب. وفلانٌ من أهل هذا الضَّقُّع، أي من هذه الناحية. «الصحاح» (٣/١٢٤٣).

(٣) نسبة إلى رجل فارسي اسمه سامان، وكان مجوسياً، وكان ينتسب إلى الأكاسرة، ثم اعتنق الإسلام، وهم من الرُّوفاض، شمل حكمهم ما وراء النهر، وخراسان، وسجستان، وجرجان، وطبرستان، والرِّي، وكرمان، وكانت بخارى عاصمتهم، ودام ملكهم ما بين (٢٦١هـ إلى ٣٩٠هـ).

انظر «موجز التاريخ الإسلامي» أحمد العسيري (٢٢٢) وكذا «المتنظم» (٥/١٤١).

وراء النهر وحواليها، حتى إن طلابها إياها يقصدون بطلبهم لها، ولا يؤمنون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنه يغلب على كل إقليم، وبلد، وضقع، مذهب إمامهم الذي يأتون به، ويقتدون بأرائه، كما غلب على الحجاز وما والاها مذهب مالك بن أنس رحمته الله، وعلى إقليم بلخ وما والاها مذهب الشافعي، وعلى خراسان وما والاها مذهب الكوفيين لظهور أئمة ذلك المذهب بها، وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل، وعلى طوس وما والاها مذهب محمد بن أسلم، وعلى بلخ وما والاها من الترمذ وغيرها مذهب جهم بن صفوان، وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشيعة.

فكذلك العبرة الصحيحة تدعو طالبي سنة محمد صلى الله عليه وسلم، وآثاره، وسيره، ومذاهبه إلى أن طلبوها من مواضع مولده ومنشأه وأماكن مقامه وإنفاذ أحكامه وإظهار نبوته ومركز شريعته، ومهبط وحي الله تعالى وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلا منها، يتوجهوا في طلبها إلا نحوها<sup>(١)</sup>، وهي مكة والمدينة وما والاها وضاهاهما، ولا خفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاها في جميع أسبابهم ومتصرفاتهم حتى لا يعرف الصغير والكبير منهم غير ذلك، ولا يتوارث الخلف منهم عن السلف إلا ذلك المذهب.

فهو إذا المذهب الذي كان عليه محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصحيحة على صحة مذهب الحديث، وأهله.

وأيضاً؛ فإن الطبايع تتنافر عن تبرأ من الرأي والهوى، ولا تتبرأ من الألقاب التي لقيت بها المذاهب، كالشيعة، والخوارج، والمرجئة،

(١) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب: والأ يتوجهوا في طلبها إلا نحوها.

والقدرية وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكلّ اللائمة والتعبير، بل تسكن النفوس عند التبري/ منها كلها؛ حتى إذا تبرأ ٤/أ المتبرئ من الحديث أقبلت عليه قلوبهم بالإنكار، والألسن بالظعن، واللائمة بالتهجين.

فَعُقِلَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَهُ مَوْجِعٌ مِنَ الدِّينِ، وَمَحَلٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَوْضِعٌ مِنَ النُّفُوسِ السَّلِيمَةِ، لَيْسَ لِغَيْرِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ.

فليس يدعي أحد من فرق الأمة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهباً؛ بل أجمعوا جميعاً على تكفير من اعتقد ذلك، وأطلقه.

وقد وُجِدَ فِي الْأُمَّةِ فِرْقَةٌ، بَلْ فِرْقٌ، يَعْتَقِدُونَ إِبْطَالَ مَا سِوَى الْحَدِيثِ، وَيُهَجِّجُونَ الْمَذَاهِبَ الَّتِي خَالَفتِ الْحَدِيثَ وَيَبْطَلُونَهَا، ففِي ذَلِكَ أعظم دلالة على أن مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الذي لا يرغب عنه إلا من سَفِهَ نفسه، وجهل من أمر دينه ما كان ينبغي أن يعلمه.

وأيضاً، فإنَّ العَقلَ الصَّريحَ يشهد على صحَّة مذهب الحديث، وتفضيلها على غيرها<sup>(١)</sup> من المذاهب، وذلك أن كلَّ ذي مذهب، نُزِرَ بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبه لُقِّبَ به، وَسَمَهُ مَذْهَبُهُ إِلَى من أحدثه واخترعه، وأنه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير النَّبِيِّ ﷺ، كَالشَّيْخَةِ فَإِنَّ الْمَرْجُوعَ فِي قَوْلِهَا إِلَى تَشْيِيعِهِمْ عَلِيًّا، عَلَى أَقَاوِيلِهِ، وَآرَائِهِ.

والخوارج؛ فإنَّ مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم على عليّ ﷺ، ومفارقتهم إياه في تحكيمه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإنَّ منتهاها إلى أئمتهم، ورؤسائهم، كالجهمية إلى جهم، والقدرية إلى معبد الجهني وذويه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلها بنسبة الحديث،

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّ الصواب: تفضيله على غيره.

ب/:

لم ينسبوه إلا / إلى النَّبِيِّ ﷺ دون غيره؛ فهو إذا الأصل المعتمد، والمذهب الموثوق، وبالله التوفيق.

وأيضاً فإنَّ الأخبار الواردة الماثورة عن النَّبِيِّ ﷺ، وعن السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، ينطق بصحَّته؛ وذلك أنَّ المتدينَّ المتحقِّق بكثرة الحديث، لو تتبَّع الأخبار لوجد عن النَّبِيِّ ﷺ، وعن الصَّحَابَةِ، والتَّابِعِينَ أخباراً تنطق بتهجين هذه المذاهب كلَّها، وتضليل أهلها، مثل الخبر الَّذِي رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ في القَدْرِيَّةِ والمرجئة، وقوله ﷺ: «لُعِنَتِ الْقَدْرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبُ الْقَدْرِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنَّة» (٣٢٥ و ٩٥٢)، والطبراني في «الكبير» (١١٧/٢٠) وفي «مسند الشاميين» (٤٠٠)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٢٣٧) وفي «القضاء والقدر» (٤٢٧) من طريق بقية عن أبي العلاء الدمشقي عن محمد بن جحادة عن يزيد بن خصين عن معاذ ابن جبل ﷺ مرفوعاً به، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤١٦/٧): رواه الطبراني، وفيه بقية بن الوليد، وهو لِين، ويزيد بن خصين لم أعرفه. وضعفه أيضاً الشيخ الألباني في «ظلال الجنة»؛ وللحديث شواهد عن جمع من الصحابة، منهم ابن عمر، وعلي، وأبو هريرة، وأبو أمامة ﷺ؛ وكلها، إمَّا ضعيفة أو ضعيفة جداً، لا يرتقي بها الحديث إلى درجة الصححة، وانظر «الضعيفة» (٣٧٨٥ و ٥٥٨١).

(٢) لُفِّقَ المصنَّف بين حديثين، فالطَّرْفُ الأوَّل، أعني قوله: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي الْقَدْرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٤/٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٢٠ و ١٥٢٣)؛ وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٤٩٦). وروي أيضاً عن جابر وابن عباس ﷺ، ولا يصح.

وأما الطَّرْفُ الثَّانِي، أعني قوله: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبُ الْمُرْجِيَّةِ وَالْقَدْرِيَّةِ» فأخرجه الترمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) عن ابن عباس ﷺ. وإسناده ضعيف، فيه علي بن نزار، قال الذهبي في «الميزان» (١٥٩/٣): اشتهر بهذا الحديث؛ قال ابن عدي: هذا مما أنكروه علي علي، وعلي والده. وقال الحافظ في «التقريب»: ضعيف، ورواه الترمذي من طريق آخر، وإسناده ضعيف أيضاً، فيه سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف كما في «التقريب»، والحديث وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف السنن»؛ وفي الباب عن جابر وابن عمر وأبي سعيد الخدري.

ومثل ما رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «الْقَدْرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَالْمُرْجِيَّةُ يَهُودُهَا»<sup>(١)</sup>.

ومثل ما رُوِيَ فِي شَأْنِ الْمُحَدِّثِينَ فِي الدِّينِ، وَلَعَنَتَهُ إِيَّاهُمْ<sup>(٢)</sup>.

ومثل ما رُوِيَ فِي الرَّافِضَةِ، وَمَا أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ وَإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ<sup>(٣)</sup>.

ومثل ما رُوِيَ فِي الْخَوَارِجِ، وَمَا نَسَبَهُمْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الدِّينِ<sup>(٤)</sup>.

ومثل ما رُوِيَ فِيْمَنْ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ بِاللِّسَانِ...»<sup>(٥)</sup>؛ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَ الطَّرْفُ الْأَوَّلُ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٩١) عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهٖ، وَتَمَامُهُ: «إِنْ مَرَّضُوا فَلَا تَعُوذُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»؛ وَحَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَبْيَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (٣٣٨)، وَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّانِي مِنَ الْحَدِيثِ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَنِ» (٧٢٣)، وَاللَّيْلِيُّ فِي «أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ» (١٨٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «الْكِتَابِ اللَّطِيفِ» (١٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ مَوْقُوفًا، وَلَفْظُهُ: «الْمُرْجِيَّةُ يَهُودُ الْقَبْلَةِ»؛ وَفِيهِ الْمَغِيرَةُ بْنُ عَيْنَةَ بْنِ النَّهَّاسِ، سَكَتَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٣٨٥)، وَسَمَّاهُ: مَغِيرَةُ بْنُ عَيْنَةَ بْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنْ تَعْتَبَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «بَيَانِ خَطَا الْبُخَارِيِّ» (٥٣٢) فَقَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ النَّهَّاسُ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ مَغِيرُ بْنُ عَتِيْبَةَ بْنِ نَهَّاسٍ، وَلَيْسَ لِلْعَبَّاسِ مَعْنَى. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (١٠٩٥٧).

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِشَةَ إِلَى كَذَا، مِنْ أَحَدِثٍ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ أَوْى مُحَدِّثًا، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٧٠) وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠)؛ وَهُوَ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ.

(٣) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ (٦٩٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُنْبِزُونَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ وَيَلْفُظُونَهُ، أَقْتَلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ عُمَرَانُ بْنُ زَيْدِ الثُّعَلْبِيِّ. قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: لَيْنٌ؛ وَشَيْخُهُ حُجَّاجُ بْنُ تَمِيمِ الْجَزْرِيِّ. قَالَ الْحَافِظُ: ضَعِيفٌ.

(٤) وَرَدَ ذَلِكَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَخَذَاتُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ حَبْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِبْتُمُوهُمْ فَأَقْتَلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦١١) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٦).

(٥) يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٥) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا: «الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مُوَضَّعٌ كَمَا قَالَ الْأَبْيَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (٢٢٧١).



ولا نجد في أخبار رسول الله ﷺ، ولا في أخبار الصَّحَابَةِ،  
والتَّابِعِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ خَبْرًا، فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مدائح  
الحديث والسُّنَنِ، والمتمسِّكين به، والأمر بالعضُّ عليها، وترك  
مفارقتها؛ فدلَّ على ما ذكرناه، - وما لم نذكره مما تركناه مخافةً  
التَّطْوِيلِ - على صحَّةِ مذاهب أهل الحديث، ونجاةِ أهلِهِ من ضلالةِ  
الدُّنْيَا، وشقاءِ الآخرة.

وإلى الله تَرَعِبُ فِي أَنْ يُحْيِيَنَا عَلَيْهِ، وَيُمَيِّتَنَا عَلَيْهِ، وَيَبْعَثَنَا عَلَيْهِ،  
إِنَّهُ وَلِيُّ.

وما ذكرنا على رؤوس الملاء / في المجلس، وما تكلَّم به في  
هذا الباب بحمْدِ الله ومَنَّهُ كافٍ آخر هذا الفن.

أ/،



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٣	صور من المخطوط
٢١	النص المحقق
٣٧	فهرس المحتويات



